من الصعب أن تكون

طموحات البرهان تصطدم بقانون حماية التحول الديمقراطي

الكونغرس الأميركي يتحرك لتقييد المكون العسكري في السودان



حمدوك انحنى أمام العاصفة، لكنه يتلقى الآن دعما مهما

والأمن في المنطقة".

شمائل النور

القانون الجديد يمهد

لتشكيل حكومة مدنية

جديدة بصلاحيات واسعة

مجدداً، شــريطة وجود ضمانات حقيقية

لعدم تعشر المسار الانتقالي، يحققها

التشسريع الذي جرى تمريره بالتزامن مع

القانون وبين اتجاه السودان نحو

تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا، إذ

أكدت موسكو، الثلاثاء، وجود اتفاقية

مع الخرطوم حول إقامة قاعدة تموين

وصيانة للبحرية الروسية على ساحل

البحس الأحمس، بهدف "تعزيز السلام

وأكدت شمائل النور، أن المكون

العسكري في مجلس السيادة يلوح

لتفعيل الاتفاق ضمن أدوات الضغط التي

يستخدمها على الولايات المتحدة في ملف

خاصة أنه لا توجد تصريحات سودانية

ونفي رئيس هيئة الأركان في القوات

المسلحة السودانية، الفريق ركن محمد

عثمان الحسين مؤخرا، وجود اتفاق

كامل مع موسكو حول إنشاء القاعدة

البحرية على البحر الأحمر، مشيرا إلى أن

"التعاون العسكري بين السودان وروسيا

وقال الباحث السوداني عزالدين

عثمان، إن تخوفات واشعنطن تنبع من

إمكانية تكرار وقائع أقدمت عليها عناصر

محسوبة على الجيش خلال فترة نظام

عمر البشير، بعد أن تورطوا في دعم

عناصر إرهابية في دول مجاورة، في وقت

تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تهدئة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي لخدمة

وأوضح لـ"العرب"، أن واشتنطن تدعم

رسمية حاسمة في هذا الأمر.

سيكون ممتدا".

ويصعب الفصل بين توقيت صدور

السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وذلك بعد إقراره قانونا جديدا لإزاحة العقبات التي قد تعرقل الانتقال الديمقراطي في البلاد، ملوحا بفرض عقوبات على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، في خطوة يرى مراقبون أنها ستعدل الكفة بين المكونين المدنى والعسكرى في الخرطوم. 🕊 الذرطـوم – أعـاد قانـون جديد أقره وتحظئ استعادة هذه الشركات بأولوية

قطع الكونغــرس الأميركي الطريق أمام طموحات رئيس مجلس الســيادة

الكونغـرس الأميركـي، يدعـم التحـول الديمقراطي في السودان، التوازن بين المكونين المدنى والعسكري في السلطة الانتقالية، في وقت بدا فيه رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ممسكاً بغالبية خيوط العملية السياسية، بما يعزز نفوذ الجيش في السلطة.

وأصدر الكونغرس الأميركي، الجمعة، تشسريع "الانتقال الديمقراطي في السودان، والمساءلة والشفافية المالية لعام 2020، ويستهدف إزاحة أي عقبات قد تعترض التحول الديمقراطي، أو تشكل خطراً على استمراره، متوعدا بفرض عقوبات على من يعرقلونه أو يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، أو يستغلون

واستطاع البرهان، بمشاركة المكون العسكري في مجلس السيادة، تخطى عقبة السلام مع الحركات المسلحة، وأنجز الجزء الأكبر من رفع اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب عبر تنشيط مسار التطبيع مع إسرائيل، واستطاع أن يُغير من شكل الحاضنة السياسية من خلال "مجلس شركاء المرحلة الانتقالية"، لكنه يصطدم الآن بتشسريع جديد قد يقلب موازين القوى.

ويربط القانون الجديد بين تأجيل أو إلغاء ديون السودان لدى الولايات المتحدة وبين اتخاذ جملة من الخطوات اللازمة لتحسين الشفافية المالية للمؤسسات الاقتصادية العسكرية من خلال وجود رقابة مدنية على أموال وأصول الأجهزة العسكرية والأمنية، والكشف عن أسهمها فى الشركات العامة والخاصة وتحويلها إلىي وزارة المالية أو أي جهاز مستقل يخضع لسيطرة الحكومة المدنية.

وأصبح على المكون العسكري بالسودان تقديم المزيد من التنازلات للحكومة المدنية بشسأن إدارة الشبركات الخاضعة للجيش، أو قوات الدعم السـريع، وهو الملف الذي شهد حالة من الشهد والجذب بين الطرفين منذ بدء الشسراكة بينهما، وسط اتهامات متبادلة بتسبب كل طرف في تفاقم الأزمة الاقتصادية.

وأرجع رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، فشــل حكومته فــى التعامل مع الأزمات الاقتصادية إلى وجود نسبة 82 في المئة من الإيرادات العامة

تحت سيطرة شركات تابعة للجيش،

المعيشية في البلاد. ولدى البعض من المتابعين قناعة بأن الطرف المسيطر على الاقتصاد له الكلمة العليا في مستقبل عملية الانتقال وصولاً إلى إجراء الانتخابات الرئاسية، وأن قرار الكونغرس الأخير يُعطى أفضيلة للقوى المدنية لتكون على رأس السلطة، مستفيدة من دعم أميركي قد بتزايد مع وجود إدارة جديدة تعطي أولوية لدعم

لدى حكومته، وهو ما نفاه البرهان وحمل

الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع

ويات الحديث عن أن استمرار العسكريين على رأس مجلس السيادة لن يكون مقبولاً داخلياً وخارجياً، ما يفرمل الأحاديث التي راجت حول إجراء انتخابات يشارك فيها من تولوا مناصب سياسية خلال الفترة الانتقالية.

التحول الديمقراطي.

وقالت المحللة السياسية شتمائل النور، إن القانون الجديد يقدم دعماً مباشــراً لحمدوك، ويمهد لتشكيل حكومة مدنية جديدة بصلاحيات واسعة مع نفوذ عسكري محدود داخلها، بما يؤسس لامكانسة رقابة وزارة المالية على جميع المؤسسات الاقتصادية.

الأميركية التي ستكون منوطة بتقديم الدعم للسلطة ألانتقالية

لن تستطيع ممارسة دورها، طالمًا أن الحكومة لا تستطيع فرض ولايتها علئ المال العام، وعدم تجاوب

وأضافت لـ"العرب"، أن الـوكالات مكتسبات الثورة.

تعويضاً قيمته 7 مليارات دولار، ويبدو أن المبلغ المطلوب

العسكريين يعني عدم استفادة السودان من المساعدات، لأن الحكومة ستواجه برفض بشأن الحصول على دعم دون آلية

وأعد الكونغرس مشروع القانون الخاص بدعم السودان في مارس الماضي، ويخول للرئيس الأميركي تقديم المساعدة للحكومة السودانية "لتعزيز السيطرة المدنية على أجهزة الأمن والمخابرات، والتأكد من أن هذه الأجهزة لا تسهم في استمرار الصراع في السودان أو الحد من الحربات المدنية".

ونص القانون على أن جهود واشتنطن لإعادة هيكلة وإلغاء ديون السودان، بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب، لا بعد أن تسعقها إفادة من الرئيس الأميركي تتضمن قيام السودان بالخطوات المطلوبة تجاه الشفافية المالية للمؤسسات الاقتصادية العسكرية.

ويقول البعض من المراقبين إن توقيت إجازة القانون يبرهن على أن هناك رغبة أميركية في إحداث التوازن مع سيرعة الحركة في ملفات متعددة، لأن ـها أطـراف إقلد علىٰ الكونغرس لتمرير تشسريع "السسلام القانوني" الذي يمنـح الخرطوم حصانة ضد المُلاحقات المتعلقة بأعمال إرهابية

نفذت في الماضي. ويعد القانون الجديد ضمانة لالتزام السودان بالتحول الديمقراطي في ظل اعتراضات متصاعدة من قبل نواب في الكونغرس يرفضون غلق ملف شطب اسم السودان من لائحة الإرهاب بشكل نهائى، ويسعون للإمساك بخبوط ضغط علىٰ السلطة الانتقالية حال وجود عثرات خلال فترة الانتقال، أو وقوع انقلاب على

ورفض ضحايا تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في برجي مركز التجارة في نيويورك، السبت، عرضًا من الحكومة الأميركية بقيمة 700 مليون دولار، وطالبوا بـ4 مليـارات دولار، مقابـل الموافقة على منح السودان حصانـة قانونية في وجه

تفرغ الجيش لمهمته الأساسية المتمثلة في أي ملاحقات الدفاع عن الحدود ودمج عناصر الحركات مس تقدادة المسلَّحة وتشكيل جيش قومي بعيداً عن تتعلق بهجمات الأيديولوجيات السياسية، بعد أن وجدت إرهابية تمت أن الحكومة المدنية غير قادرة على إدارة في السابق. الشركات العامة مع عدم جدية المكون وطالب العسكري في تسليمها تلك الشركات. المدعين عن ضحابا تفحيرات سبتمبر (فی وقت سابق)

حالياً قد يكون قابلاً للتفاوض

وعلى السودان حسم جملة من الملفات العالقة، لأن تحريك الضغوط الخارجية وسط توقع تحرك الشارع الأسبوع المقبل، تزامناً مع الذكرى الثانية لأولى المظاهرات التي اندلعت ضد البشير، قد يُجبر الأطراف المختلفة على تقديم تنازلات للحفاظ تماسك الفترة الانتقالية، وتأجيل أي طموحات سياسية بشان

رئيسا بعد ترامب

الم يكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مجنونا لكي يتم البحث في العهد الذي يليه عن وسائل وأساليب يستعيد من خلالها العالم

كان ترامب رئيسا لدولة عظمى وفي ذهنه مشروع للتعبير عن تلك العظمة وتجسيدها علىٰ الأرض. وفي ذلك لم يخرج ترامب عن السياق المتعارف عليه. فقد كان لكل رئيس من رؤساء الولايات المتحدة مشروعه في ذلك المجال. الفرق بين رئيس ورئيس هو الفرق ذاته بين شخصين. هناك أشخاص يمارسون أعمالهم بصمت وأخرون يمارسونها بصخب.

عهد ترامب كان صاخبا لأن شخصية الرئيس كانت كذلك. لست هنا ملمًا بما فعله الرئيس

ترامب على المستوى الداخلي وبالضبط في ما يتعلق بالاقتصاد الذي يُقال إنّه شبهد قفرات عالية في عهده. ولكن على المستوى الخارجي، كانت الولايات المتحدة حاضرة في كل مكان ولم يفقد ذلك الحضور شيئاً من هالته، بل حدث العكس تماما. وإذا ما كان قادة بعض الدول الأوروبية قد شعروا بصعوبة التفاهم مع ترامب شخصيا، فإن ذلك لم ينل في شيء من سلاسة التعامل مع الولايات المتحدة وانسيابه كما كان دائما، بل إنه شهد تحسنا بالرغم من القيود الجمركية التى تدخل ترامب شخصيا من أجل فرضها وشكلت عبئا مضافا.

لا أحد يستغني عن الولايات المتحدة حتى وإن قادها شخص مثل ترامب، هو خلاصة للشخصية الأميركية بكل عناصرها المصنوعة. رحل العقارات كان قد تعامل بوضوح لم يعهده الكثيرون وبالأخص إذا تمت مقارنته بالرئيس الذي سبقه باراك أوباما الذي كان يخفى أكثر مما يظهر وكان الغموض يحيط بالكثير من قراراته حتى أن البعض في عالمنا العربى قد اعتقد أنه إخوانى أكثر من بعض المنتسبين إلى جماعة الإخوان.

كما أن النكتة التي أشاعت أن أوباما قد أعلن عن تشيّعه لها ما يسندها في الواقع من ميول غريبة لدى الرئيس الأميركي لمد نظام الحكم في إيران بالأموال التي تعينه على إنشناء ميليشنياته ونشنر ما صار يُعرف بًالإرهاب الشبيعي.

ترامب لم يكن من النوع الذي يخفي أهدافه ويتصرف بطريقة مريبة. كان الرجل واضحا وصريحا وما في قلبه يعلنه لسانه. ولقد ارتكب الكثير من الهفوات لا لشيء إلا لأنه يتصرف بعفوية وتلقائية ومن غير تخطيط مسبق، غير أنه كان يمتلك حدسا القضايا الاستراتيجية. فعله بإيران ما كان يفعله إلا رئيس

يشعر بمسؤولية الولايات المتحدة عن مصير العالم وهو في ذلك إنما حقق تقدما لافتا في مفهوم الإدارة الأميركية

ومن وجهة نظري الشخصية، فإن ترامب هو من يستحق جائزة نوبل للسلام لا باراك أوباما الذي أحرقت الحروب الغبية في عهده نصف العالم العربي. أعرف أن هذا الكلام لن يعجب الكثيرين ممن غاضتهم ثقة ترامب بنفسه والتي اعتبروها نوعا من الاستعراض والغرور. ولكن رجلا يحكم العالم بكل القوة التي يستند إليها هل يمكن أن ينجو من شيء من الغرور؟

يعتقد البعض أن بايدن سيعيد الولايات المتحدة إلىٰ ما كانت عليه في عهد الرئيس أوياما. ذلك أسوأ ما يمكن أن يفعله رجل وضع الأميركيون ثقتهم فيه. إنه سيكون حينها رجلا مخادعا وغشاشا ومحتالا وضعيف الشخصية ولا يمكن أن يثق به أحد. وسيكون بالدرجة الأساس خائنا للشخصية الأميركية المركبة التي هي مزيج من عبقرية المال وموهبة الخيال ومغامرة



بايدن إن أعاد العالم لعهد أوباما فإنه لا يصلح رئيسا للولايات المتحدة أبدا وسيكون على الأميركيين حينها أن يسحبوا أصواتهم ويتركوه في العراء

إن أعاد بايدن العالم إلىٰ عهد أوباما فإنه لا يصلح رئيسا للولايات المتحدة أبدا وسيكون على الأميركيين حينها أن يسحبوا أصواتهم ويتركوه في العراء. تلك حقيقة لا أظنها خافية على الرئيس الأميركي الجديد والفريق المحيط به. لذلك فإن المتوقع أن يبحث عن الوسائل التى ستجعله قادرا على احتواء العالم الذيّ وضعه ترامب في صورته الأخيرة وليس مسموحا له بأن يستبدل تلك الصورة بصورة يجلبها من ماض لم يعد صالحا للاستعمال.

الحالمون بـ "بايدن" باعتباره ظلا لأوباما قد يحلمون بأن يعيد الرئيس الأميركي الجديد الحياة إلى الإرهابي قاسم سليماني الذي قتله ترامب في عملية سيُشار إليها دائما بأنها كانت بمثابة فاصلة مهمة في تاريخ المنطقة العربية. وهم في ذلك يجهلون أن الولايات المتحدة لا تلتفت إلى الوراء أبداً. هذه هي الدولة التي سيقودها بايدن الذي سيكون في شخصية الرئيس غير ما كانه في شخصية نائب

لن يفاجئنا بايدن إذا ما أظهر سيمشي على خطاه؟ ذلك ليس مطلوبا منه. المطلوب منه أن يكون رئيسا للدولة العظميٰ التي سيكون عليه أن يعبر عن عظمتها بطريقته الخاصة.



الصخب السمة البارزة لعهد ترامب